

## دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الإقتصادي

أ. بن شيخ عبد الرحمن  
المركز الجامعي تيسمسيلت

## الملخص:-

حاولنا في هذه الدراسة؛ التعرف على قضايا النظام المالي المحلي والدولي، بخصوص الإستقرار المالي؛ والتطور الاقتصادي؛ والنمو. والنظام المالي له دور معتبر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهو بالمقابل شديدة الحساسية إتجاه المتغيرات الخارجية والداخلية مثل الأزمات المالية، التي تقع خارج الحدود الوطنية وتنتقل عن طريق أثر العدوى إلى الداخل. بالرغم من وجود الدلالات الإحصائية؛ حول العلاقة القوية بين النمو المالي والنمو الإقتصادي، إلا أن هذه العلاقة لا تطبق بشكل كبير في حالة إقتصاد الجزائر والإقتصاديات النامية، لوجود معوقات بشكل أو بآخر، غير أن ما يتم تقديمه؛ يشجع الجزائر والدول النامية للإسراع في عملية التحرير المالي والاندماج العالمي. والجزائر وغيرها من الدول النامية تحتاج إلى الإستقرار المالي لأجل التحرير المالي؛ والإصلاح الإقتصادي، وتجنب الازمات المالية.

## الكلمات المفتاحية:-

العولة المالية، التحرير المالي، النظام المالي، الاستقرار المالي، التطور الاقتصادي، التطور المالي، النمو، .....

## Résumé :-

Nous avons essayé dans cette étude, d'identifier les questions du système financier local et international, en matière de stabilité financière, le développement économique et la croissance.

le système financier a son rôle dans la réalisation des objectifs de la politique économique, un contraste de direction hautement sensible des variables externes et internes tels que les crises financières, qui sont situés à l'extérieur des frontières nationales et est transmis par l'effet de contagion à l'intérieur. Bien qu'il existe des indications statistiques; sur la relation forte entre la croissance financière et la croissance économique, mais cette relation ne se applique pas de manière significative dans le cas de l'économie Algérie et les économies de développement. l'existence d'obstacles dans un sens ou un autre. Mais ce qui est présenté; encourage l'Algerie pour accélérer le processus de libéralisation financière, l'Algérie et d'autres pays sous-développement ont besoin à la stabilité financière de la libéralisation financière, la réforme économique, et d'éviter les crises financières.

## Mots clés: -

La mondialisation financière, la libéralisation financière, système financier, la stabilité financière, le développement économique, le développement financier, la croissance, .... ..

## مقدمة:-

تستحوذ الموضوعات المتعلقة بالنظام المالي في الوقت الحاضر على إهتمام واسع وإستثنائي لدى الأوساط الأكاديمية والسياسية على السواء، كما أصبح النظام المالي اليوم يشكل أحد المحاور الرئيسية في قضايا التعاون الدولي، وبنداً جوهرياً ثابتاً في الإجتاعات الإقتصادية للهيئات والمؤسسات الدولية، وهذا ما يجسده الإرتباط الوثيق لجل التعاملات والتمويل على الصعيد الدولي بشتى مناحي الحياة الإقتصادية والمالية لدول العالم أجمع، ومن تأثيراتها على جميع الفعاليات المصرفية من ناحية أخرى، علاوة على ما يمثله إصلاح النظام

المالي للعديد من الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من أهمية؛ وهي تسعى بحثاً نحو معالجة النقص المستمر في إدارتها المحلية والإيفاء بالتزاماتها المالية في خضم التفاعلات الاقتصادية الدولية.

يتصاعد الإهتمام بالبحث عن وسائل تعزيز إستقرار الأنظمة المالية، وذلك من منطلق تعاظم التعاون بين بلدان العالم على الصعيد الإقتصادي في الجوانب التجارية والمالية، فلم يعرف العالم في مراحل تطوره، درجة من التداخل الإقتصادي كما يعرفه الآن، لاسيما في ظل عولمة الأسواق المالية وما نتج عن ذلك من تحرير الحركة الدولية لرؤوس الأموال.

وللحفاظ على هذا النظام الإقتصادي العالمي الجديد، كان عمل الفاعلين فيه منصبا نحو هدفين، أولاً: التقليل من أثار إندماج الدول النامية والأقل تطورا في الدورة العالمية؛ ثانياً: نحو التقليل والتنبؤ بالأزمات المالية قبل وقوعها، والحفاظ على الإستقرار المالي المحلي كجزء من إستقرار النظام المالي الدولي، ولتدارك تداعيات الأزمات السابقة التي مر بها النظام العالمي، والتي ما فتئت تتكرر منذ إنهياري نظام بريتون وذر في السبعينات.

يعتبر وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لتحقيق برنامج السياسة الإقتصادية من المتطلبات الرئيسية لكل الإقتصادات في ظل العولمة، وهذا ما جعل الجزائر تتطلع إلى تحديث وتقوية نظامها المالي وتطوير هيكله المصرفية، بغية الوصول إلى معدلات النمو المنشودة، كما أن محاولة التطوير والنهوض بالإقتصاد الوطني، في ظل التحول إلى الأخذ بآليات السوق والإقتصاد الحر، وما صاحب ذلك من موجات التحرر والإفتتاح، والتي أثبتت إرتباطها الكلي بالقطاع المالي، وعليه باتت سلامة وكفاءة وإستقرار النظام المالي من الشروط الأساسية للإندماج في عملية التحول من العلاقات الدولية إلى الإقتصاد العالمي.

وعليه كانت محاولة دراستنا للموضوع، تحت عنوان: " دور سياسات الاستقرار المالي في تحسين الأداء والتطور الإقتصادي ". كما أن أهمية الموضوع تبرز من حيث وجود تطور لآليات جديدة في الحياة الإقتصادية، وإدارة الجوانب المالية؛ كما أن النظم المالية والمصرفية في الدول النامية كحالة الجزائر، تفتتح على السوق الدولية المالية، ويجب أن تتأشى الظروف المحلية التشريعية والتنظيمية مع ذلك. كما نهدف إلى معرفة الإرتباط بين التطور المالي والتطور الإقتصادي وانعكاسات ذلك على النمو واندماج الإقتصاد المحلي في الإقتصاد العالمي.

## I. إشكالية الدراسة:-

تقف في هاته الدراسة على تحليل الاستقرار المالي والعلاقة التأثيرية بين التطور الإقتصادي والتطور المالي وأهمية ذلك للإندماج في النظام المالي والاقتصادي العالمي دون التأثير الكبير بمشكلاته، وذلك ضمن الإشكالية التالية:- كيف يساهم الاستقرار المالي في ترقية النظام المالي؟ وما هي انعكاسات التطور المالي على التطور الإقتصادي؟.

## II. محاور الدراسة:-

- ولتحليل الموضوع والوقوف على مختلف جزئياته تم وضع الخطة التالية:-
- \* تحديات البيئة الدولية على النظم المالية المحلية.
- \* الأطر التنظيمية للإستقرار المالي.
- \* العلاقة بين التطور المالي والتطور الإقتصادي.
- \* فاعلية سياسات الاستقرار المالي في ترقية أداء النظام المالي الجزائري.

### 1- تحديات البيئة الدولية على النظم المحلية.

إن الموجات العالمية مما نسميه العولمة، لا تعتبر ظاهرة جديدة ظهرت في التسعينات من القرن العشرين، ولكنها ظاهرة قديمة بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وتوصف العولمة بأنها العملية التي تتضمن الإقتصادات المتزايدة التبادل على بعضها البعض في أنحاء العالم. ومسيرة العولمة الحالية، تتميز بخمس تطورات كبرى<sup>(1)</sup>:-

1- النمو السريع في المبادلات المالية الدولية؛

2- النمو السريع في التجارة، لا سيما بين الشركات العابرة للقارات؛

3- زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بسبب النشاط الكبير والكثيف للشركات العابرة للقارات؛

4- ظهور الأسواق العالمية الشاملة؛

5- إنتشار التقنيات والأفكار الجديدة والتوسع السريع لنظام النقل والاتصالات؛

و تتميز العولمة في مسارها الحالي بظاهرتين هما: عولمة الإنتاج؛ وعولمة الموارد المالية.

**1 عولمة الإنتاج (العولمة الاقتصادية):** تعرف دراسات صندوق النقد الدولي العولمة الاقتصادية بأنها زيادة درجة الإعتماد المتبادل بين الدول، من خلال زيادة حجم ونوعيات التبادل التجاري، سواء بالنسبة للسلع والخدمات، وإنتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الدول المختلفة، وتختلف العولمة في التسعينات عن العولمة في بداية القرن العشرين، من حيث<sup>(2)</sup>:

أ- إختلاف هيكل التجارة العالمي، وتركزه في التسعينات على السلع المصنعة والخدمات؛

ب- زيادة إجمالي التدفقات الرأسمالية؛

ج- تقييد الهجرة بين الدول بدرجة كبيرة، عكس ما كان في بداية القرن العشرين؛

د- تقدم المستوى التكنولوجي، مما سهل وسائل الإتصال والإنتقال بين الدول؛

إن همنة المصارف الأجنبية على تكوين رأس المال كأحد مداخل الإنتاج، يعني تهميش المجتمع والدولة، حيث تتحكم السوق في تأطير الإنتاج<sup>(3)</sup>، وأصبح الطلب مرتبط بالرأسمال أينما كان، وما يعني ذلك من إنسلاخ عملية الإنتاج عن المكان الثابت وتحررها عن المواقع الجغرافية. ويرجع الفضل للعولمة السريعة للإنتاج التي شهدتها الثمانينات والتسعينات الى برامج التعديل الهيكلي التي فرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتشكل الشركات العابرة للقارات القوة المحركة لعولمة الإنتاج، حيث تنقل قواعدها نحو الأسواق والدول حيث تكلفة الإنتاج ضئيلة، ومع إفتتاح أسواق الدول النامية أما رؤوس الأموال زاد الزخم كثير<sup>(4)</sup>.

**2 العولمة المالية:** تبرز أربعة عناصر أساسية تدفع العولمة المالية نحو النمو، وهي<sup>(5)</sup>: التقدم في تكنولوجيا المعلومات؛ عولمة الإقتصادات الوطنية؛ تحرير الأسواق الوطنية المالية والرأسمالية، وظهر معها تحسن في الابتكار المالي، وتخفيف زيادة تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وأصبح هناك آليات للوساطة في التدفقات عبر الحدود، وهذا كجزء من الإستجابة لإنخفاض الحواجز أمام التجارة في الخدمات المالية والقواعد التي تحكم دخول المؤسسات المالية الأجنبية إلى أسواق رأس المال المحلية؛ زيادة المنافسة في مجال الوساطة المالية، وإزدادت هاته المنافسة نتيجة التقدم التكنولوجي والتحرر المالي، وأقدمت كثير من الدول على تغيير القواعد والنظم التي تحكم عمل الوسائط المالية، لكي تتيح لعدد كبير من المؤسسات تقديم الخدمات المالية، وبذلك ظهرت مؤسسات مالية غير مصرفية مثل مؤسسات الإستثمار، بنوك الإستثمار، شركات الأوراق المالية، صناديق ضمان الأموال، شركات التأمين، في تقديم خدمات مماثلة لخدمات البنوك العادية. تساهم تدفقات رأس المال في النمو بتنشيط الإستثمار والتقدم الفني وتعزيز التنمية المالية الفعالة، وإذا ما إجتمع الإفتتاح أمام تدفقات رأس المال، مع سياسات سليمة فإنه يتيح للدول جمع كثير من رأس المال تستطيع به تمويل التنمية<sup>(6)</sup>.

يرى (Dominique plihon) أن التقلبات الحالية للنظام المالي غير قابلة للتقسيم، حيث تظهر هذه التقلبات من خلال قاعدة "3D" الثلاثية، وهي<sup>(7)</sup>: إزالة الوساطة (Désintermediation)؛ إزالة جواجز الأسواق (Décoloisement)، عدم التنظيم (Déréglementation). وثمة ثلاث مؤشرات أساسية تتوقف عليها الإمكانيات المتاحة لكسب منافع العولمة: 1. الحالة الكلية للإقتصاد الوطني؛ 2. مستوى الإرتباط بين عمليات التحرير المالي المحلي والدولي ومكونات الإقتصاد الوطني؛ 3. طبيعة أشكال تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية على الإقتصاد الوطني. ومن المخاطر، مخاطر التقلبات المفاجئة لرأس المال، إستنزاف الإحتياطيات الدولية للبلد، مخاطر التعرض لهجمات المضاربة، مخاطر دخول الأموال القذرة<sup>(8)</sup>. وتشير كثير من الدراسات أن المنافع غير المباشرة للتكامل المالي يمكن إدراكها في تنمية القطاع المالي؛ وتحسين نوعية المؤسسات؛ وتغيير نوعية السياسات الإقتصادية الكلية المحلية<sup>(9)</sup>. ولقد أجريت عدة دراسات لتحديد النماذج التي يستطيع التكامل المالي من خلالها تخفيف النمو الإقتصادي، وزيادة الإدخار المحلي، خفض تكلفة رأس المال

من خلال التخصيص العالمي للمخاطر، وتحويل الخبرة الإدارية وتحفيز تطوير القطاع المالي المحلي، ويوضح الجدول التالي إمكانية أن يقوم التكامل المالي بزيادة النمو.

جدول (01):- القنوات التي يقوم النظام المالي من خلالها بالنمو

التكامل المالي الدولي	
القنوات غير المباشرة	القنوات المباشرة
تخصيص التمويل	تطوير القطاع المالي
تحسين تدفقات رأس المال عن طريق الإشارة إلى السياسات الأفضل	تحويل التكنولوجيا
الحث على السياسات الأفضل	تخفيض تكاليف رأس المال نتيجة لتخصيص المخاطر بشكل أفضل

المصدر:- د.نبيل حشاد، مرجع سابق، ص 152.

من خصائص المرحلة الحالية، الثورة المالية، التي ساعدت على ديناميكية الأسواق، وظهور العديد من الأدوات المالية، مما جعل المتحكيين في هاته السوق، والتجارة الدولية، تطالب بمزيد من التحرر المالي.

1. **الثورة المالية:-** لقد حدث بسبب الثورة المالية الحديثة، أن زاد الترابط بين الإيداع والإستثمار، في الولايات المتحدة الأمريكية معاملة الإيداع بين معدل الإيداع ومعدل الإستثمار كان 0.3 بين سنوات 1870م و1890م، في مقابل 0.7 حالياً، ولقد تم تفسير هذا الإرتباط وفق متناقضة (paradoxe de feldstein et horioka)، والتي تتدعم بالنظرية التالية: إذا ارتفعت حركة رؤوس على المستوى الدولي، لا يمكننا أن نتصور إرتباط هام بين الإيداع والإستثمار لكل دولة، وفي وجود التحرك التام، معدل الفائدة يكون موحد، حجم ومعدل الإيداع مختلف الإقتصادات ينخفض بالعوامل ومحددات البنية الخاصة لكل دولة، من حيث سلوك الإستثمار يتغير بحسب أو على الأكثر يجد المستثمر من جهة أخرى، أكثر من معدل الفائدة المعطى، بما أن العوامل المحددة للإيداع والإستثمار مختلفة، لا يوجد أي سبب ينشئ رابطة بينهما، كل تغير طبيعي عندما تتحرك رؤوس الأموال بصورة ضعيفة، لا يوجد تبديل لتمويل الإستثمار بالإيداع العائلي، في حالة المحدودية أين تحرك رؤوس الأموال يساوي الصفر الإيداع والإستثمار يكون مترابطين<sup>(10)</sup>.

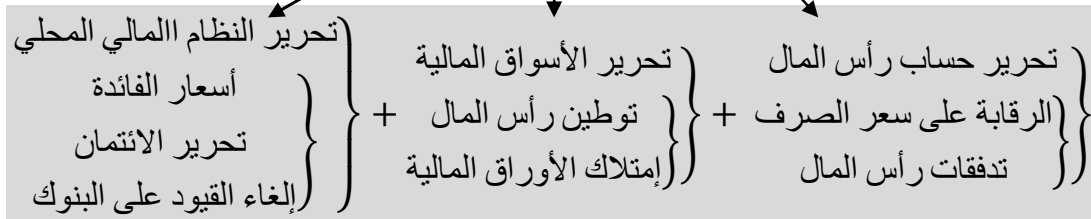
من الخصائص العامة لهذا العصر تطور الأسواق الدولية لرأس المال، وهي ظاهرة جلية في العولمة، على مستوى الكرة الأرضية الأسواق المالية تعمل 24/24 ساء، مستوى التدفقات يتعدى 70 مرة حجم تدفقات السلع، وتطور في خضم هذه الثروة كل من مصالح الخزينة في أكبر المؤسسات-المؤسسات المالية(البنوك شركات التأمين)؛ المستثمرون(صناديق المعاشات وكالات التوظيف الجماعي للقيم والصناديق العملية)، تحرك رؤوس الأموال في تغير بسيط في معدلات الفائدة، نظرياً السوق متوازن عندما يكون معدل الفائدة:-

$$\left. \begin{array}{l} \text{معدل الفائدة على النقود في الدولة (ب)} \\ + \\ \text{معدل الفائدة على النقود في الدولة (أ)} \end{array} \right\} = \text{معدل الفائدة على النقود في الدولة (أ)}$$

2. **تحرير الخدمات:-** وقعت حوالي 70 دولة في شهر ديسمبر 1997م على إتفاقية جنيف لتحرير تجارة الخدمات المالية(الخدمات المصرفية والتأمين)، في إطار منظمة التجارة العالمية. وتنفيذاً لقواعد إتفاقية الغاتس(GATS) في التحرر التدريجي وعلى فترات إبتداء من 1994م<sup>(11)</sup>. وتعرف الخدمات المالية "أنها تلك الخدمات التي تعنى بمنح خدمة ذات طبيعة مالية بواسطة ممول متخصص وتشمل هذه الخدمات التأمين بمختلف أنواعه وكافة الخدمات المصرفية، وتجدر الإشارة إلى أن مانح الخدمة المالية في تلك الحالة يجب أن يكون أي شخص عادي أو هيئة قضائية معينة وليس كياناً عاماً أو حكومة أو بنك مركزياً أو هيئة نقدية تقوم بتقديم خدمات مالية حكومية"<sup>(12)</sup>.

تعتمد جميع فروع النشاط الإقتصادي سواء في الإقتصاد المحلي والدولي على تدخل الخدمات المالية، ووجود نظام مستقر في النظام الإقتصادي، تحوطه إدارة جيدة، وسياسات إقتصادية كلية متوازنة، أمر أساسي لنجاح تجربة التنمية، والعكس من ذلك يعني إختلال في الأداء الإقتصادي وعجز في علاقة الإقتصادات الوطنية بالإقتصاد العالمي. وتضع الدول في ظل العولمة المالية إصلاح وتحرير النظام المالي المحلي من المواضيع الأساسية<sup>(13)</sup>. يمكن تلخيص التحرير المالي في المعادلة التالية<sup>(14)</sup>:-

$$LF = \frac{1}{3}LSFI + \frac{1}{3}LMF + \frac{1}{3}LCC.$$



أصبح من الضروري على كل المؤسسات المالية والمصرفي في ظل الإفتتاح على النشاط خارج الحدود الوطنية، أن تلتزم بالموصفات المصرفية العالمية، حيث يكفل تعميم إستخدام مواصفات الأيزو المصرفية سرعة وسهولة التأهيل، وقد أثبتت الدراسات أن الكثير من البنوك تسعى في الأجل القصير للأخذ بها، ومن أهم هذه المواصفات، المواصفات الخاصة بالمعاملات البنكية للخدمات المالية<sup>(15)</sup>. في مجال التجارة الدولية في الخدمات المالية نجد أن النمو والتزايد في هذا النشاط قد تجاوز ما تحقق في الاقتصاديات المحلية، وأمام إنتشار وإتساع عمليات التحرير المالي المحلي والدولي، إتجهت العديد من الدول إلى إزالة القيود على حركة رؤوس الاموال، فعملت على توسيع مدى تحرك أسعار الفائدة، وقللت من تدخل الدولة في تخصيص الائتمان وعملت على خصخصة البنوك وشركات التأمين وتحرير استخدام وتداول الأدوات المالية المتعددة والمقومة بالعملات الاجنبية، كما تمت إزالة الحواجز التي تفصل بين أسواق الأوراق المالية المحلية منها والدولية، مما ساعد على إندماج الأسواق المالية المحلية في الاسواق المالية العالمية<sup>(16)</sup>. يوضح الجدول التالي تاريخ بداية عمليات تحرير القطاع المالي في بعض البلدان المختارة.

جدول (02):- عمليات تحرير القطاع المالي في بعض البلدان المختارة.

الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير	الدولة	بداية التحرير
الو.م. الأمريكية	1982	أندونيسيا	1981	المكسيك	1989	الهند	1989
كندا	1980	كوريا الجنوبية	1978	بيرو	1991	فرنسا	1984
اليابان	1979	ماليزيا	1978	فنزويلا	1991	تايلاندا	منتصف الثمانينات
المملكة المتحدة	1981	الفلبين	1981	مصر	1991	البرازيل	1989
ألمانيا	1984	سنغافورة	1978	جنوب افريقيا	1980	شيلي	1974
هونغ كونغ	1978	تاوان	1979	بنغلاديش	1988	المغرب	1991

المصدر:- عزوز عائشة، مرجع سابق، 2007م، ص63.

## 2- الأطر التنظيمية للإستقرار المالي.

شهد النظام المالي توسعاً تجاوزه في وتيرته التوسع في الاقتصاد الحقيقي، وتغيراً كبيراً في عناصر الأصول المالية، وأصبح نظاماً أكثر تعقيداً، وزادت مخاطر العدوى، مما استوجب أن يكون الحفاظ على الإستقرار المالي هدفاً أساسياً في السياسات الاقتصادية. والإستقرار المالي في ظل العولمة هدف أساسي ترأهن الدول على الوصول إليه لتحقيق الأهداف الإنمائية. وأن مع الترابط بين الإقتصاديات بفضل الإتحدات وشبكات الإتصال تصبح التأثيرات مباشرة بينها، وأن مخاطر عدم الإستقرار المالي تصيب النظام المالي الدولي بالإضطرابات، مما يؤثر على مؤسسات النظام، وفي إتخاذ القرارات لدى العديد من الهيئات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي وبنك التسويات وغيرها من الفاعلين في الإقتصاد العالمي.

**تعريف الإستقرار المالي:** يمكن إعتبار أن النظام المالي مستقراً إذا إتسم بما يلي<sup>(17)</sup>:-

1. تيسير كفاءة لتوزيع الموارد الإقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، الى جانب العمليات المالية والإقتصادية الأخرى كالإدخار، الإستثمار، والإقراض والإقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الوصول، وأخيراً تراكم الثروة ونمو الناتج؛

2. تقييم المخاطر المالية وتسعيها وتحديدها وإدارتها؛

3. إستمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الإختلالات.

ويعرف الإستقرار المالي كذلك، بأنه الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على التصدي للإضطرابات المختلفة في الإقتصاد، بحيث يكون هذا القطاع قادراً على القيام بعمليات الوساطة وتسوية المدفوعات، وإعادة توزيع المخاطر، والإستقرار المالي يكون نتيجة لسلامة النظام المالي<sup>(18)</sup>.

إن إختلاف عناصر النظام المالي وترابطها، أي البنى التحتية (النظم القانونية، نظم المدفوعات، نظم التسوية، النظم المحاسبية) والمؤسسات (البنوك وشركات الأوراق المالية، المؤسسات الإستثمارية) والأسواق (الأسهم، السندات، النقد، المشتقات)، ووفقاً لنظرية التبعية، فإن حدوث إضطراب في أحد هذه العناصر من شأنه أن يضعف الإستقرار في النظام بأكمله.

الإستقرار المالي لا يقتضي أن تعمل عناصر النظام المالي بأقصى طاقتها أو أقل من ذلك في كل الأوقات، وإنما النظام المالي المستقر هو النظام :-

- القادر على الحد من الإختلالات وتسويتها، بعدة سبل منها آليات التصحيح الذاتي؛

- الذي يجعل عملة البلد نقود الثقة قادرة على القيام بدورها كأداة للتعاملات، ووحدة للحساب، وأداة لإختزان القيمة حيث تتداخل سمات الإستقرار المالي والإستقرار النقدي؛

- إذا لم يتوقع تأثر النشاط الإقتصادي بالإختلالات.

إن مفهوم الإستقرار المالي لا يشير إلى مسار ثابت يمكن للنظام المالي الرجوع إليه، وإنما يشير إلى نطاق ممتد وسلسلة متصلة من الأحداث، متعددة الأبعاد، تحدث عبر العديد من المتغيرات التي يمكن مشاهدتها وقياسها، والتي تستخدم كذلك في التحديد الكمي لمدى كفاءة النظام المالي في أداء وظائفه، ونظراً لتعدد جوانب الإستقرار المالي، فإن أي تغيير يحدث لا يمكن قياسه بإستخدام مؤشر كمي واحد، فآثار العدوى بين مختلف قطاعات النظام المالي تزيد من صعوبة التنبؤ بالأزمات المالية، وبالتالي فإن تقييم مدى إستقرار النظام المالي يستلزم إعتاد مفهوم نظمي شامل<sup>(19)</sup>.

- **أنواع ومظاهر عدم الإستقرار المالي<sup>(20)</sup>**:- تتمثل المظاهر الأساسية لعدم الاستقرار المالي في ثلاثة مظاهر أساسية، كما يلي:-

- **الذعر المالي**:- ويقصد به تلك الظاهرة التي ينتج عنها حدوث التهاافت على سحب الودائع من البنك، والذعر المالي يكون لو أن كل المطالبين بحقوقهم رغبوا في تسيلها في وقت واحد، ولا توجد أمام المؤسسات المالية و المصرفية إمكانية تلبية الحقوق. ويتمثل المثال الأساسي لذلك التدهور في التهاافت على سحب الودائع من أحد البنوك، ويكون ذلك بسبب مشكلات لدى ذلك البنك في تراجع ثقة المودع واندفاعهم لسحب أموالهم، وعندما تتلاشى الإحتياطيات (تمثل نسبة من إجمالي الودائع) لا يستطيع البنك بعد ذلك أن يفي بوعوده الخاصة بالسيولة، ويتحتم عليه بقوة القانون أن يعلق أبوابه، أو يتخذ مسلكاً لتخطي هاته العقبات.

إن التهاافت على سحب الودائع في لحظة ما من بنك واحد، قد يكون سلوكاً ضاراً وسيئاً بالنسبة للبنك والمؤسسة المالية، ولكن بالمقابل قد لا يكون له تأثير كبير على الإقتصاد الكلي دوماً، ومع ذلك فإن الذعر المصرفي يقاس بمعنى التهاافت على النظام المصرفي ككل، عندما يفقد المودعون ثقتهم في البنوك بصفة عامة، يمكن أن يشل هذا النظام المصرفي، وتكون عواقبه قاسية على الإقتصاد ككل. ومن أدل الصور حول الذعر المالي، حالة الكساد الكبير عقد الثلاثينيات<sup>(\*)</sup>.

- **الإنبهار المالي**:- وهو ما يتعلق بإنبهار سوق الأوراق المالية<sup>(21)</sup>، حيث توفر الأسواق الثانوية السيولة لحاملي الأوراق المالية المباشرة، وتحقق السوق الثانية مبيعات أولئك الراغبين في تسيل حقوقهم مقابل مشتريات أولئك الذين يرغبون في حيازة الحقوق، وكما هو الحال في البنوك، إذا رغب أحد الأفراد في تسيل أمواله في الحال يصبح التسيل مستحيلاً، عندما يحدث هذا في السوق الثانوية تهبط أسعار الأوراق المالية بإندفاع شديد، وبذلك تكون هذه العمليات من مسببات الإنبهار في سوق الأوراق المالية.

- **عدم إستقرار الأسعار**:- يمكن أن يأخذ مستوى إستقرار الأسعار الشكليين التاليين:



1- الإرتفاع المستمر في الأسعار، الذي يعرف بالتضخم.

2- الهبوط المستمر والمتواصل، والذي يعرف بالتقلص والإنعكاس في الأسعار.

في كل من التضخم والتقلص تأثيرات سلبية على الإقراض، يخفض التضخم قيمة المال المعد لعملية الإقراض من طرف المؤسسات، بينما يزيد التقلص في الاسعار من قيمة الأموال المودعة للإقراض، نتيجة لذلك التضخم غير المتوقع آثاره سلبية على المقرضين، وتكون ايجابية للمقترضين، والتقلص غير المتوقع له تأثير عكس ما يعمله التضخم الغير متوقع، إن عدم التأكد حول المستقبل المتوقع للتضخم والتقلص يجعل القروض أكثر خطورة بالنسبة للمقترضين وللمقرضين، ولذلك يجعل الإقراض أقل جاذبية.

يحدث التضخم والتقلص نتيجة التغيرات في كمية الأموال المتداولة، عندما تزيد كمية الأموال بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات المتاحة، ترتفع الأسعار، وعندما تزيد كمية الأموال بسرعة أقل من كمية السلع والخدمات المتاحة أو حتى تتراجع، تنكمش الأسعار<sup>(22)</sup>. يمكن أن تكون التغيرات في كمية الأموال نتيجة لتصرفات البنوك، فأى زيادة في معدل خلق الأموال بواسطة البنوك يمكن أن تسبب تضخماً، والعملية العكسية -أي النقص- يمكن أن تسبب تقلصاً.

ولتحقيق الإستقرار المالي، تحتاج البلدان إلى نظم مالية عميقة ومنتسعة ومرنة، كما يجب عليها أن تعالج نواحي الضعف التي تؤدي إلى تعريض نظمها لمخاطر الصدمات<sup>(23)</sup>. ويتم ذلك بصورتين:-

1- يتم تحليل سلامة النظم المالي في إطار ما أطلق عليه إسم CAMELS؛ التي وضعها البنك الاحتياطي الفيدرالي (Federal reserve) في ست جوانب حيوية للمؤسسة المالية؛ هي<sup>(24)</sup>: (1) كفاية رأس المال Capital Adequacy؛ (2) نوعية الأصول Assets Quality؛ (3) سلامة الإدارة Management Efficiency؛ (4) الإيرادات Earnings؛ (5) السيولة Liquidity؛ (6) الحساسية لمخاطر السوق Sensitivity Market.

2- ضمن الجهود العالمية أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة، عُرفت بإسم "برنامج تقييم القطاع المالي (PESF)<sup>(\*)</sup>"، ويعتبر هذا البرنامج -الذي بدأ العمل به منذ ماي/1999م- بمثابة دراسة لأنظمة المالية لدى الدول الأعضاء وتقييمها، وقد تم تصميمه للمساعدة بصورة خاصة في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، حتى يمكن التقليل من آثار الأزمات أو إقاص احتمالات حدوثها. ويتضمن البرنامج<sup>(25)</sup>:-

- تقيماً للأهمية النسبية لمختلف المؤسسات المالية في النظام؛

- مدى حساسية النظام المالي للصدمات في ظل مختلف السيناريوهات؛

- مؤشرات السلامة المالية (نسبة كفاية رأس المال، حجم القروض، اتجاهات العوائد)؛

- تقييم تطورات وسياسة السيولة، وإطار إدارة الأزمات، والتنظيم اللائحي والإشراف في القطاع المالي، ومدى الإلتزام بالمعايير والقواعد المقبولة دولياً لعمل القطاع المالي؛

- متطلبات إحداث تنمية وتطوير أبعد مدى في القطاع المالي.

3- العلاقة بين التطور المالي والتطور الاقتصادي والنمو.

يتم رصد النمو الاقتصادي على فترات معينة ومتباينة، ويتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام (PIB)<sup>(\*)</sup> ك مؤشر لقياس مقدار تحقيق نمو اقتصادي. عند استخدام كامل الطاقة الإنتاجية لكل عوامل الإنتاج. وتلعب القطاعات المالية الآن دوراً رئيسياً في تحقيق أهداف الوصول إلى معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.

يعتبر النظام المالي والبنكي وسيلة فعالة في عملية الوساطة بين الإدخار والإستثمار، وعليه أصبحت البنية المالية أهم عنصر في إستراتيجية التنمية، وأصبح التطور الاقتصادي مرهوناً بمدى التطور المالي، وأصبح بينهما تلازم في كثير من الدول، غير أن العلاقة السببية لم يتم تأكيدها، فهل أن التطور المالي هو الذي يسبق التطور الاقتصادي؟ أم أن التطور الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى دفع وترقية القطاع المالي؟ وما هو النظام المالي الأمثل؟ هل هو نظام يعرف الضوابط والرقابة؟ أو النظام المالي المتحرر من كل القيود؟. إنه

عموماً في المدى الطويل يكتسي التطور المالي أهمية بالغة في التطور الإقتصادي، ويساهم التطور المالي في التطور الإقتصادي عن طريق تأثيره على الإدخار، الإستثمار، وكل أشكال المبادلات، فهو يخلق الظروف المناسبة للتخصيص الأمثل للإدخار والإستثمار ويوفر للأعوان الذين هم في حاجة إلى تمويل من المؤسسات والدولة الوسائل التمويلية التي تحتاجها<sup>(26)</sup>.

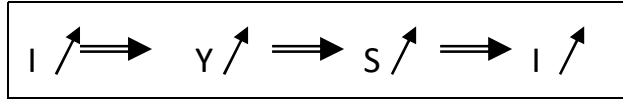
ولتفسير العلاقة بين التطور الإقتصادي والتطور المالي، نقوم بتحليل مقارنة الطلب ومقاربة العرض، المختلفتين من حيث الأهداف والأدوات.

**أولاً- مقارنة الطلب:** ترى أن التطور الإقتصادي يؤدي إلى التطور المالي، فعندما يتطور الإقتصاد يرتفع ويتطور الطلب على الخدمات والمؤسسات المالية، بغرض الإستجابة لطلبات المدخرين والمستثمرين، وبذلك يكون التطور المالي هو إستجابة للتطور الإقتصادي؛

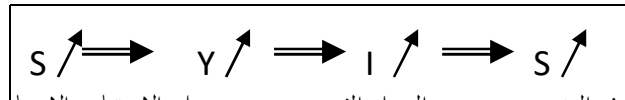
**ثانياً- مقارنة العرض:** ترى أن إقامة أدوات مالية سيؤدي مع مرور الوقت إلى تطور الإقتصاد، بعد ذلك ينقص العرض ليحل محله الطلب.

إن تطبيق الجزائر لهذه المقاربة بإنشائها لسوق مالية (البورصة) لم يعط ثماره في الوقت الحاضر، إذ أن هذه المؤسسة لم تفلح بعد، بسبب غياب تطور إقتصادي وإنتعاش حقيقي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية، وعدم مواءمة المحيط، وغياب نشاط إقتصادي وضعف أداء المؤسسات الإقتصادية.

إن إختيار إحدى المقاربتين سيحدد نوعية البنية المالية المطبقة للمقاربة عن طريق الطلب يقابلها إقتصاد مديونية، بحيث يهدف النظام المالي سواء كان مقنناً أو مكبوحاً إلى تطوير الإستثمار على حساب الإدخار.



أي أن ارتفاع الإستثمار سينعكس على الدخل الذي يرتفع بدوره، ومنه يرتفع كل من الاستثمار والإدخار. كما نجد بالمقابل إقتصاد آخر يعرف بإقتصاد الأسواق المالية الذي يهتم بالتطور المالي وتعميق الوساطة، ويؤكد على جانب الإدخار وتعبئة الموارد للحصول على مردودية أكبر، عادة ما يكون هذا النظام على درجة كبيرة من الحرية، وتكون العلاقة بين الإدخار والإستثمار كمايلي:



حيث يساهم الإدخار هنا في الرفع من مستوى الدخل الذي يؤثر بدوره على الإستثمار والإدخار. تختلف الأنظمة المالية باختلاف الأنظمة الإقتصادية والتشريعية السائدة، ففي الوقت الذي عمدت فيه بعض الدول إلى تقنين أنظمتها المالية وأخضعتها لتنظيم صارم ومستوى تدخل كبير من طرف السلطة العمومية، كما هو الحال في الدول الإشتراكية، أين يوجد دور قوي للدولة في النشاط الإقتصادي، قامت دول أخرى بتحرير أنظمتها المالية من كل القيود، ويتعلق الأمر بالدول التي تتبع السوق الحر<sup>(27)</sup>. يبين الجدول التالي أهم الاختلافات بين النظامين السالفي الذكر.

**جدول(03):- الفرق بين نظام مالي مقنن ونظام مالي متحرر**

نظام مالي مقنن	نظام مالي متحرر
1- سياسة أسعار الفائدة	أسعار فائدة حقيقية سلبية، أو ضعيفة (شبه ثابتة).
أسعار فائدة حقيقية موجبة ومتغيرة.	عوائد على الودائع.
عوائد على الودائع.	عوائد على الودائع.
2- السلوكيات	تشجيع الطلب على العرض
تحويل الارصدة النقدية الى ادخار مالي	القروض هي التي تخلق الودائع
الودائع هي التي تخلق القروض	



الفصل بين الادخار والقروض	اندماج بين الادخار والقروض
3- التوزيع	
تحويل تضخمي لصالح مانكي القروض على حساب المدخرين	تحويل لصالح العائلات (العائلات هي الراجعة)
فرق كبير بين معدلات الفائدة الدائنة والمدبنة	فرق ضئيل
فرق كبير بين السعر في القطاع الرسمي وغير الرسمي	فرق ضعيف جداً
4- فعالية التخصيص	
تشجيع الاستثمار	تشجيع الادخار
سياسات قطاعية للقروض سياسة انتقائية مع اسعار تمييزية	تخصيص الموارد في السوق حسب امكانية التسديد
تدخل الدولة	الاولوية للسوق، اختيار الاستثمارات حسب معدلات الفائدة.
5- التنظيم المالي	
تخصص الشبكات	عدم التخصص
فصل بين جمع الادخار وتوزيع القروض	اندماج القروض والودائع
منتجات مالية متخصصة ذات أهداف وحيدة	مؤسسات شاملة (universelle)
مركزية الموارد	لامركزية الموارد، تطور الاسواق المالية
يشجع إقتصاد الاقتراض	يشجع إقتصاد الأسواق المالية
6- السياسة النقدية	
تساهل وتراخي نقدي لتشجيع النمو	سياسة نقدية تشييدية لتثبيت الاسعار والحفاظ على اسعار فائدة حقيقية موجبة
بنية معدلات فائدة إدارية	أسعار فائدة محددة من طرف السوق
تدخل كبير للخزينة	انسحاب الخزينة والسلطات العمومية
ميزانية الصرف وحركات رؤوس الاموال	حرية حركات رؤوس الاموال
اتجاه نحو التخفيض	سياسة النقود القوية

المصدر:- صديقي مليكة، مرجع سابق، ص 149.

فوجود نظام مالي أكثر تطور يعزز الكفاءة والنمو؛ بما يحققه من خفض للتكاليف المرتبطة بالمعلومات والمعاملات والمتابعة<sup>(28)</sup>. وإذا ما كنا نرى أن بين الإستقرار المالي والنمو علاقة إرتباط، فإن لعدم الإستقرار المالي كذلك آثاره السلبية على النمو<sup>(29)</sup>.

#### 4-فاعلية سياسات الاستقرار المالي في ترقية أداء النظام المالي الجزائري.

يمكن إدراج النظام المالي الجزائري في الصنف الأول من نماذج الأنظمة المالية المذكورة في الفقرات السابقة، بحيث مباشرة بعد الإستقلال قامت السلطات العمومية بمراقبة الصرف وحركات رؤوس الأموال، وكل النشاطات المتعلقة بالبنوك، نظراً لأن معظم النشاطات الإنتاجية كانت بيد الدولة. وساهمت الإصلاحات المالية لسنوات السبعينات على ترسيخ نمط تمويلي عمل خلال أكثر من عقدين من الزمن على تهميش دور البنوك في الوساطة المالية، ذلك أن السولة كانت تغطي حاجات المؤسسات عن طريق منح قروض بصفة آلية بواسطة بنك الدولة، أما البنوك فكانت محايدة تماماً، ثم عمدت إلى إصلاحات بعد الصدمات البترولية الأولى والثانية في الثمانينات، ولكن إصلاح النظام البنكي بمعزل عن إصلاح النظام الإقتصادي ككل لا جدوى من ورائه؛ بإعتبارها معاً يعتمدان على فلسفة واحدة، ولهذا كان التدرج في إصلاح النظام البنكي ليصل إلى صورته الراهنة تكييفاً مع الإصلاحات الشاملة للإقتصاد الوطني<sup>(30)</sup>. ومن خلال التخلي عن نظام التخطيط المركزي والانتقال إلى إقتصاد السوق يمكن إعطاء دور كبير للنظام المالي، لأن الأنظمة المالية تمثل إحدى أهم ركائز التطور الإقتصادي، ويساهم النظام المالي في النمو لأنه يضاعف من فعالية استعمال الموارد. في الجزائر؛ يهدف النظام المالي إلى تبني قوى السوق كقواعد للقرار وآليات للضبط الإقتصادي، وفي هذا النظام تتغير المفاهيم وقواعد التنظيم وخلقيات النشاط وأبعاده، فإذا كان النظام يعتمد على مفاهيم مثل الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، والتخطيط المركزي للقرارات الإقتصادية، وتخصيص الموارد وفق المنفعة الإجتماعية للمشاريع، فإن النظام الجديد يتبنى مفاهيم من نوع آخر مثل دور المبادرة الخاصة في مجمل النشاط الإقتصادي، واتخاذ القرارات على مستوى الوحدات الإقتصادية، وتخصيص الموارد وفق آليات القيمة التي تتعكس في شكلها النقدي في السوق، ودفع مقابل عوامل الإنتاج وفق إنتاجيتها الحديثة.

وإستنتاجاً مما سبق؛ القطاع المالي يلعب دوراً إستراتيجياً في التقدم على المستويين الوطني والإقليمي والعالمي. فالدولة الجزائرية تنظر إلى السبل الممكنة لتحقيق نمو إقتصادي أسرع وأكثر إستدامة، لذا كان يتصدر جدول أعمالها المزيد من الإصلاحات في القطاع المالي، حيث تؤدي السياسات الرامية إلى تحسين أداء القطاع المالي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي<sup>(31)</sup>. يوضح لنا الجدول التالي، مدى مساهمة الهياكل المكونة للنظام المالي الجزائري في التطور الإقتصادي.

جدول (04):- مساهمة مكونات النظام المالي في التطور الاقتصادي.

(الوحدة مليار د.ج)

الأصول	الحصة من إجمال الوصول	الحصة من الناتج الداخلي الخام
البنوك	92.8	75.7
البنوك العمومية	83.4	68
البنوك الخاصة	9.4	7.7
شركات التأمين	2.8	2.2
المؤسسات المالية	4.4	3.6
المجموع:	100	81.5

المصدر:- دريس رشيد: إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، دكتوراة دولة، غ.منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007م، ص 160.

ويرى صندوق النقد الدولي في تقييمه أن الوضعية المالية تبدو جيدة لكن الوضعية الإقتصادية على العكس من ذلك، فرغم الإستقرار المالي بقي القطاع الإقتصادي ضعيفاً، ويرجع ذلك للعوامل منها:-

- عدم ديناميكية القطاعات خارج المحروقات؛

- ضعف الإنتاجية العامة لوسائل الإنتاج، والتي تعد من أضعف وسائل الإنتاج في البحر الأبيض المتوسط؛

- الإرتباط الوثيق للنجاحات المحققة في التنمية الإقتصادية بقطاع المحروقات، وهو المورد الرئيسي لتمويل الإقتصاد الوطني؛

- ثقل المؤسسات العمومية الغير منتجة على ميزانية الدولة؛

- مناخ الأعمال الغير مشجع.

وتظهر مشكلة أخرى -كمتغير خارجي يتحد بمعايير على المستوى العالمي تضعها الهيئات والمؤسسات والدول الفاعلة في النظام المالي- وهي تسارع وتيرة التغيرات في معايير تنظيم وعمل القطاع المالي، ورغم جهود الإصلاح الاقتصادي والمالي في الجزائر ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فان ذلك لم يحقق لدولة كجزائر الهروب من المراتب المتوسطة إلى المراتب المرتفعة، ضمن تصنيف مستوى التطور المالي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا<sup>(32)</sup>. (لاحظ الجدول).

الجدول (05):- الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مراتب التطور المالي<sup>(1)</sup>.

مستوى التطور المالي		
مرتفع	متوسط	منخفض
البحرين	الجزائر	جمهورية إيران الإسلامية
الأردن	جيبوتي	ليبيا
الكويت	مصر	السودان
لبنان	موريتانيا	سوريا
عمان	المغرب	اليمن
قطر	باكستان	
المملكة العربية السعودية	تونس	
الإمارات العربية المتحدة		

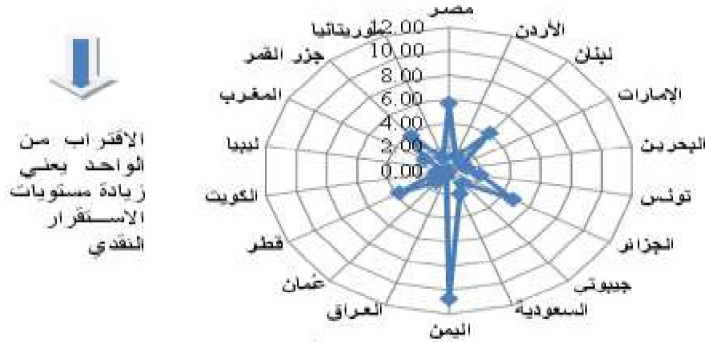
(1) - على أساس مؤشر البيانات النوعية والكمية؛ بيانات 2001-2000، الدرجات من 0 إلى 10، حيث 10 هي أعلى مستويات التطور، وقد تم ترتيب البلدان في كل فئة حسب ترتيب الأجدية الانجليزية.

المصدر:- سوزان كرين وآخرون: التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،

صندوق النقد الدولي، كتاب إلكتروني، 2003م، ص 10.

وأما الوضعية المستقرة التي يعيشها السوق المالي، لم يتأشى ذلك مع الجوانب الإقتصادية التي بقيت ضعيفة النمو. ونلاحظ ذلك من خلال وجود الجزائر ضمن الدول المحققة لأكبر قدر من الاستقرار المالي والنقدي، كما يوضحة الفصل السابع من تقرير التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال في الدول العربية.

الشكل(01):- معامل الاستقرار النقدي لبعض الدول العربية في منطقة المينا.



المصدر: التطورات النقدية والمصرفية في أسواق المال في الدول العربية، على الموقع [www.lasportal.org](http://www.lasportal.org) (26/02/2017).

وللمحافظة على هذه الوضعية من الإستقرار توصي الهيئات الدولية الحكومة بإتباع سياسات أكثر نجاعة، لكن بالرغم من الوضعية المستقرة كما تشير إلى ذلك التقييمات المنجزة ضمن التعاون الدولي، تبقى العلاقة بين النمو والإستقرار المالي في النموذج الجزائري ضعيفة ومتباعدة ومتعاكسة.

#### خاتمة :-

يجمع النظام المالي في السياسات الإقتصادية الهيئات المالية، والبنوك، وشركات التأمين، والأسواق المالية، وكل الترتيبات القادرة على خلق وتبادل الحقوق النقدية، وهو يسهل التمويل والاستفادة من المدخرات والفوائض المالية. كما يظهر أثر التحولات العالمية كبراً في خدمات القطاع المالي، وهي ما شكلت بنية جديدة لهذا القطاع على المستوى المحلي والدولي، وفرضت عليه تحديات لمواجهتها. وبسبب المشكلات التي أتت من جانب القطاعات المالية في المرحلة الجديدة، أطلق صندوق النقد الدولي في إطار التعاون الدائم مع البنك العالمي، سنة 1999م، مبادرة ثنائية تخص تعميق مسألة الاستقرار المالي مع مراقبة وتقييم القطاعات المالية للدول الأعضاء، وبات من الضروري العمل المشترك بين الدول لتحقيقها.

إن تجسيد إصلاحات تشريعية في النظام المالي الجزائري؛ دون ظهور انعكاسات أو تأثيرات لها في البيئة المحلية والدولية، لن يساعد كثيراً في الانفتاح والتحرير الاقتصادي، وقد يؤثر على وتيرة الإصلاحات، من جهة، إذا علمنا أن تنظيم العمليات المختلفة المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والمالية، تحتاج إلى نوع من قوة السلطة، والمقدرة على توفير الوسائل المادية والمالية، وهذا لا يتم إلا في وجود الدولة، التي لها الاستطاعة على خلق المناخ المناسب عند كل مرحلة من مراحل التحول الاقتصادي. ومن جهة أخرى، قد يؤثر ذلك على إستقرار الإقتصاد الكلي الذي تحقق من خلال البرامج المطبقة.

## وكنتائج عامة نرى أن:-

- الإستقرار المالي أصبح في ظل التكامل والإندماج، مطلباً عاماً، لذلك تظهر الحاجة لشبكات الأمان والقوانين الطارئة، والحكومات تبادر بالتدخل في القطاع المالي، وإستخدام الحوافز، تجنباً لتحمل عواقب عدم الإستقرار المالي، فالدعم الحكومي يعد قياً من أجل إبطال إخفاقات النظام المالي.

- بالرغم من وجود الدلالات الإحصائية؛ حول العلاقة القوية بين النمو المالي والنمو الإقتصادي، إلا أن هذه العلاقة لا تنطبق بشكل كبير في حالة إقتصاد الجزائر؛ لوجود معوقات بشكل أو بآخر، غير أن ما يتم تقديمه؛ يشجع الجزائر و باقي الدول النامية للإسراع في عملية التحرير المالي، ومراعاة سبل تطبيق هذا التحرير، والجزائر كغيرها من الدول النامية تحتاج إلى التأكد من صلابة المؤسسات المالية قبل الافتتاح، والذي من الواجب أن يتم بتدرج وبترتب صحيح، وإذا فقد الإقتصاد التتابع الصحيح للإصلاح الإقتصادي، فمن السهل أن يتعرض للأزمات. وعليه فمجال التطوير يجب أن يشمل: السياسة النقدية؛ تطوير القطاع المصرفي؛ التنظيم والرقابة؛ تطوير القطاع المالي غير المصرفي؛ الإفتتاح المالي؛ النوعية المؤسساتية، حسب ما جاء في توصيات المؤسسات المالية الدولية.

## توصيات وإقتراحات:

- ينبغي لأجل تحقيق الإستقرار المالي، الإهتمام بتفعيل دور البنوك المركزية. وخلق البيئة السياسية التي من شأنها تحقيق هدف الاشراف على القطاع المالي بفعالية، وإخضاع هاته الهيئات للمساءلة بخصوص الإستقرار المالي.

- تقوية البنية التشريعية والادارية خاصة مع تحرير الخدمات المصرفية، من حيث القدرة الإشرافية والتنظيمية، وفقاً للأسس والمعايير الدولية.

## الهوامش:

- (1) سنغ كنجليت: عولمة المال، تر.رياض حسن، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP) الجزائر، ط1، 2001م، ص19.
- (2) دنيل حشاد: العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي، دار إيجي للنشر مصر، ط1، 2006م، ص.ص 8-11.
- (3) د.محمد أمخزون: العولمة الاقتصادية والثقافية وأثرها في المجتمع الانساني، مجلة الحضارة جامعة وهران، العدد11، 2004م، ص131.
- (4) سنغ كنجليت، مرجع سابق، ص20.
- (5) جبرد هاوسلر: عولمة التمويل، التمويل والتنمية مارس 2002، ص 10
- (6) أنظر:- إدواردو أنينات: التغلب على تحديات العولمة، التمويل والتنمية، مارس 2002، ص5.
- د.رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية مصر، د.ط، 2007م، ص237.
- (7) Jean-Marie le page: Crises Financières Internationales & risque systémique, collection. Questions d'économie et de gestion, éd.De Boeck Université, 1re édition, 2003, p.18.
- (8) د.أمير السعد: قضايا نظرية في العولمة المالية، مجلة التواصل جامعة عنابة، العدد15، 2005م، ص 7-46.
- (9) م.إيهان كوزي واخرون: العولمة المالية فبا وراء لعبة إلقاء اللوم، التمويل والتنمية، مارس2007م، ص.ص 11-12.
- (10) Jean-Marie le page: op.cite, p.35.
- (11) د.مصطفى رشدي شبيحة: إتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة-مصر، د.ط، 2004م، ص217.
- (12) زميت محمد: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2006، ص 169.
- (13) عزوز عائشة: عولمة النظام المالي وأثرها على النظام المالي الجزائري، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، 2007م، ص 62.
- (14) د.عبد الحميد بوخاري، علي بن ساحة: التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات (بعنوان: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي)، جامعة ورقلة 2011م.
- (15) قاتنة زكي: الاصلاحات النقدية والمالية وآثارها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2003/2002م، ص 200.
- (16) عزوز عائشة: مرجع سابق، ص 62.

- (17) غازي شيناسي: الحفاظ على الإستقرار المالي، قضايا إقتصادية -36، كتاب إلكتروني منشورات صندوق النقد الدولي، 2005م، ص2.
- (18) المعهد المصرفي المصري: الإستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد11، على الموقع [www.edi.gov.eg](http://www.edi.gov.eg) 2015/12/26.
- (19) غازي شيناسي، مرجع سابق، ص2.
- (20) مائير كوهين، مرجع سابق، ص 109.
- (\*) أثناء أزمة الكساد الكبير 1929-1930، من بين 24.000 بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، فشل 9.000 بنك، وأكتمشت الأصول المجمعة للنظام المصرفي ككل إلى الثلث.
- (21) مائير كوهين، مرجع سابق، ص111.
- (22) مائير كوهين، مرجع سابق، ص 115.
- (23) هايرو هوانج و س. كال وجيد: الإستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، التمويل والتنمية، المجلد39، العدد1، مارس2002، ص 14.
- (24) بول هيلبرز، وراسل كروجر، ومارينا موريتي: مؤشرات البيئة الكلية، أدوات جديدة لتقييم سلامة الاستقرار المالي، التمويل والتنمية، سبتمبر 2000م، ص 52.
- (\*) PESF : Programme d'évaluation de secteur financier .
- (25) هايرو هوانج و س. كال وجيد: الإستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد1، مارس2002، ص 14.
- (\*) يدل الناتج المحلي الخام، على مجموع القيم المضافة المنتجة في اقتصاد معين، مضاف إليها مجموعة الرسوم المحققة من الرسوم على القيم المضافة المنتجة، وكذلك الرسوم الجمركية، ونستدل على كل ذلك وفق المعادلة التالية:
- الناتج المحلي الخام = مجموعة القيم المضافة + مجموعة الرسوم على القيمة المضافة + مجموعة الحقوق الجمركية.
- (26) صديقي مليكة، مرجع سابق، ص 142.
- (27) صديقي مليكة المرجع السابق، ص 149.
- (28) سوزان كرين وآخرون، التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، كتاب إلكتروني، 2003م، ص 10.
- (29) المعهد المصرفي المصري: الاستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد11، ([www.edi.gov/Finacial%](http://www.edi.gov/Finacial%))، 2015/12/26،
- (30) لطرش الطاهر: تقنيات البنوك، OPU، ط3، 2003م، ص193.
- (31) سوزان كرين وآخرون، مرجع سابق، ص 10.
- (32) سوزان كرين وآخرون: مرجع سابق، ص 10.

## قائمة المراجع:

- سنغ كفالجت: عولة المال، تر. رياض حسن، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والاشهار (ANEP) الجزائر، ط1، 2001م.
- د.نبيل حشاد: العولة ومستقبل الاقتصاد العربي، دار إيجي للنشر مصر، ط1، 2006م.
- د.محمد أنخزون: العولة الاقتصادية والثقافية وأثرها في المجتمع الانساني، مجلة الحضارة جامعة وهران، العدد11، 2004م.
- جيرد هاوسلر: عولة التمويل، التمويل والتنمية، مارس 2002.
- إدواردو أنينات: التغلب على تحديات العولة، التمويل والتنمية، مارس 2002م.
- د.رضا عبد السلام: العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية مصر، د.ط، 2007م.
- Jean-Marie le page: Crises Financières Internationales & risque systémique, collection. Questions d'économie et de gestion, éd.De Boeck Université, 1re édition, 2003.
- د.أمير السعد: قضايا نظرية في العولة المالية، مجلة التواصل جامعة عنابة، العدد15، 2005م.
- م.ايهان كوزي واخرون: العولة المالية فيما وراء لعبة إلقاء اللوم، التمويل والتنمية، مارس 2007م.
- د.مصطفى رشدي شيحة: إتفاقات التجارة العالمية في عصر العولة، دار الجامعة الجديدة مصر، د.ط، 2004م.
- زميت محمد: النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولة المالية، ماجستير كلية ع.اقتصادية وع.التسيير جامعة الجزائر، 2006م.
- عزوز عائشة: عولة النظام المالي وأثرها على النظام المالي الجزائري، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، 2007م.
- قانة زكي:- الاصلاحات النقدية والمالية وآثارها على الجهاز المصرفي الجزائري، ماجستير- كلية ع.اقتصادية، جامعة الجزائر، 2003م.
- غازي شيناسي: الحفاظ على الإستقرار المالي، قضايا إقتصادية -36، كتاب إلكتروني منشورات صندوق النقد الدولي، 2005م.

- المعهد المصري المصري: الإستقرار المالي والنمو، سلسلة حلقات نقاشية، العدد 11، على الموقع [www.edi.gov.eg](http://www.edi.gov.eg) 2008/11/13.
- هايزو هوانج و س.كل وجيد: الإستقرار المالي في إطار التمويل العالمي، التمويل والتنمية، المجلد 39، العدد 1، مارس 2002.
- مائير كوهين: النظم المالية والتمويلية، تر. عبد الحكيم الخزامي، دار الفجر- مصر، ط 1، 2007م.
- صديقي مليكة: برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الإقتصاديات الإنتقالية، أطروحة دكتوراه، غ. منشورة، كلية ع.اقتصادية وع.التسيير، جامعة الجزائر، 2007م.
- لطرش الطاهر: تقنيات البنوك، OPU، ط 3، 2003م.
- سوزان كرين وآخرون: التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، كتاب إلكتروني، 2003م.
- بول هيلبرز، وراسل كروجر، ومارينا موريتي: مؤشرات الحيطة الكلية، أدوات جديدة لتقييم سلامة الاستقرار المالي، التمويل والتنمية، سبتمبر 2000م.
- عزوز عائشة: عملة النظام المالي وأثرها على النظام المالي الجزائري، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية، 2007م.
- [www.lasportal.org](http://www.lasportal.org)